اختتام ورشة عمل الإصلاحات المؤسسية رفعت عدداً من التوصيات للتنفيذ أهمها :

استعادة الأصول المملوكة للصناديق التي يتم استخدامها بشكل غير قانوني

منظومة التقاعد.. إجراء دراسات اكتوارية منتظمة لتقييم وضمان الاستدامة المالية

مراجعة الوضع المالي للهيئة العامة للتأمينات والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص للاستثمار في صناديق التقاعد

عدن / سبأ :

أوصى المشاركون في ورشة العمل الوطنية حول الإصلاحات المؤسسية في اليمن: تعزيز مؤسسات الدولة من اجل مستقبل واعد، في ختام اعمالها امس بالعاصمة المؤقتة عدن، المؤسسات الحكومية بالشروع في تنفيذ الاصلاحات وترجمة مخرجات الورشة الى خطط تنفيذية مزمنة لا تتجاوز العامين (2025 - 2026)، واعتبار المحاور الستة توجهات ضرورية لتعزيز المؤسسات الحكومية وتحويلها الى مؤسسات قادرة على أداء مهامها بكفاءة وفاعلية.

وحدد المشاركون في البيان الختامي الصادر عن الورشة، تسلسلاً لتنفيذ الإصلاحات تبدأ أولا بإصلاح منظومة التقاعد وإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية، وثانيا إصلاح نظام التوظيف وإصلاح الاجور والمرتبات وثالثا بناء القدرات والاتمتة والتحول الرقمي.. مؤكدين على الحكومة فتح حوار استراتيجي مع شركاء العمل التنموي لتوجيه الدعم الخارجي نحو الاصلاح الاداري وفقا للمحاور الستة، وإقناع المانحين للدخول في شراكة مع الحكومة اليمنية لتوجيه الدعم المالي والتقني لإجراء تدخلات منسقة ومتسلسلة.

كما أوضح المشاركون أن الهدف من تسلسل الاصلاحات بحسب الترتيب الموضح آنفا وتزامن التنفيذ للمجالات التي تتكامل مع بعضها البعض جاء بناء على تشخيص دقيق لواقع المشاكل المركبة التي تؤثر كل منها على الأخرى ويتطلب حلها التحديد السليم لجذور المشكلة وتبعاتها ونطاقها والآثار المترتبة على حلها.

وأوصى المشاركون، فيما يخص إصلاح منظومة التقاعد، بإجراء دراسات اكتوارية منتظمة لتقييم وضمان الاستدامة المالية، وزيادة نسبة المساهمات تدريجيا من الموظفين وأصحاب العمل مع مراعاة القدرة المالية للأطراف وبالتنسيق مع القطاع الخاص، وكذا استعادة الأصول المملوكة للصناديق والتي يتم استخدامها بشكل غير قانوني، وتطوير استراتيجية استثمارية متنوعة لتحسين العائدات على أصول صناديق التقاعد، إضافة الى مراجعة الوضع المالي للهيئة العامة للتأمينات والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتفكير في إعادة دمجها مجددا واستكشاف مصادر التمويل المؤقتة لدعم استدامة العمليات حتى استعادة الأصول المالية، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص للاستثمار في صناديق التقاعد.

كما أكدوا على تبسيط إجراءات الإحالة للتقاعد لتعزيز الكفاءة التشغيلية وتقييم الوضع في صندوقي التقاعد في السلك الامني والعسكري تمهيدا لوضع المعالجات المناسبة للنهوض بهما.

وفيما يتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية، شدد المشاركون على إجراء إصلاح شامل للهياكل التنظيمية لتعزيز الكفاءة وتحسين تقديم الخدمات (هيكل رشيق، مرن، وفعال)، وإعطاء القطاعات الرئيسية، مثل النفط ، النقل، الاتصالات، والمالية الأولوية في جهود إعادة الهيكلة لتحقيق نتائج سريعة ومؤثرة، إضافة الى تحديد الوظائف الحكومية وفقا للاحتياج الفعلي، واستحداث وتمكين إدارات المرأة في كل المؤسسات لإشراك المرأة في المؤسسات الحكومية وصنع القرار.

وأوصى المشاركون، في محور إصلاح الاجور والمرتبات، بانهاء الازدواج الوظيفي وتنزيل الموظفين الوهميين من كشوفات الراتب، وتطوير هيكل أجور منقح وتنافسي لجذب الموظفين والاحتفاظ بهم وتعزيز أدائهم، وإعادة تقييم الحد الأدنى للأجور وبالتالي الحد الأدنى من المعاش.

وفي إصلاح نظام التوظيف، أكدت التوصيات على الانتقال إلى عملية توظيف شفافة تستند إلى الجدارة لتعزيز القوى العاملة الكفؤة والمهنية، وإجراء تحليل شامل لمتطلبات التوظيف واجراء وصف وظيفي شامل لكل المواقع الإدارية بالتدريج مع البدء بوظائف الإدارة العليا، وتقييم واقعي لجميع الوظائف الحكومية وإعادة توزيعها والاستفادة منها بعد تأهيلها، وتقديم برامج تدريب قبل التوظيف للشباب حديثي التخرج لتعزيز مشاركتهم في القطاع العام.

كما اكدت على ضمان تكافؤ الفرص بين الذكور والاناث للالتحاق بالوظيفة العامة بناء على نظام تنافسي وشفاف، وتخصيص نسبة من المناصب القيادية للنساء لضمان اشراك المرأة في صناعة القرار لا تقل عن 30 %، إضافة الى منح السلطات المحلية صلاحيات أكبر لتحديد احتياجات التوظيف وتوزيع الموارد البشرية بشكل أفضل، وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في القطاع العام حسب القانون وتطبيق النسبة القانونية، وتفعيل قانون التدوير الوظيفي وفق المعايير.

وفي بناء القدرات، لفتت التوصيات الى أهمية توسيع وتطوير برامج التدريب والتطوير، للموظفين العموميين الجدد وطالبي التوظيف، لتعزيز القدرة المؤسسية لدعم التطوير المستدام حسب احتياج الوظيفة.

وفي محور الأتمتة والتحول الرقمي، أوصى المشاركون، باعتماد أفضل الممارسات في مجال الأتمتة والتحول الرقمي لدعم الإصلاح وتحسين عملية اتخاذ القرار وتعزيز تقديم الخدمات العامة مع ضمان نظم موحدة أو متناسبة أو متناسقة، وإعداد الدراسات المناسبة للتحول الرقمي، إضافة الى تفعيل دور إدارات النظم والمعلومات وتعزيز الكادر المختص فنيا.

وأقيمت الورشة خلال الفترة من 18 - 20 نوفمبر 2024 برعاية دولة الدكتور أحمد عوض بن مبارك، رئيس مجلس الوزراء وبإشراف وزير الخدمة المدنية والتأمينات الدكتور عبد الناصر الوالي، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتنفيذا للمسارات الخمسة التي تمثل رؤية رئيس الوزراء للإصلاح في اليمن .

وشارك في الورشة 125 مشاركا يمثلون الجهات الحكومية وعددا من وحدات السلطة المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمرأة، بالإضافة الى عدد من سفراء وممثلي الدول المانحة والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن والبنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن والمنظمات الدولية العاملة في اليمن.

وركزت اعمال الورشة على الجهود السابقة للإصلاحات المؤسسية والاستفادة من الدروس في هذا الصدد، وتشخيص المشكلة الرئيسية وكيفية التعامل معها، وتحديد محاور الاصلاح المؤسسي، إضافة الى عرض لأفضل الممارسات المطبقة في صناديق التقاعد، وكيفية دعم شركاء التنمية لأجندة الإصلاحات في اليمن.

وحدد المشاركون ستة محاور لإصلاح الإدارة العامة في اليمن، هي إصلاح منظومة التقاعد، وإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية، وإصلاح الأجور والمرتبات، وإصلاح نظام التوظيف، وبناء القدرات، والاتمتة والتحول الرقمي.

واتفق المشاركون الذين تم تقسيمهم الى ست مجموعات لمناقشة محاور الاصلاح المؤسسي في اليمن، على أن اصلاح المحاور الستة وعلى رأسها إصلاح منظومة التقاعد ستؤدي الى تحقيق اصلاحات عميقة ونتائج مثمرة ستنعكس إيجابا على القطاعات الحيوية وخاصة القطاع الاقتصادي والمالي والإنتاجي وستؤدي لبناء مؤسسات حكومية فاعلة.

وزير المياه يشارك في نقاش حول تقرير المناخ والتنمية في اليمن وجيبوتي

باكو / سبأ

شارك وزير المياه والبيئة المهندس توفيق الشرجب أمس ، في الجلسة الخاصة لمناقشة تقرير المناخ والتنمية في اليمن وجيبوتي، التي نظمها البنك الدولي على هامش مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP29) المنعقد في العاصمة الأذربيجانية باكو.

ويتناول التقرير كيفية دمج العمل المناخي في استراتيجية التنمية والتكيف مع تقلبات المناخ، ومناقشة العلاقة بين المناخ والنزاع والتنمية مع التركيز على امن المياه ومرونة الامن الغذائي والصحة العامة وامن الطاقة وحماية المناطق الساحلية .

وأكد وزير المياه والبيئة، أن تقرير المناخ والتنمية يشكل مساهمة جيدة لليمن في مواجهة تغير المناخ وسيعمل على تسهيل الوصول لعدد من التمويلات المناخية في ظل الهشاشة الهيكلية والتقنية التي تعيشها المؤسسات جراء الحرب.

وأشار الى أن التقرير يتماشى بشكل كبير مع الاولويات العاجلة لليمن خصوصا في مجال الامن المائي والغذائي، وتعزيز سبل العيش، وتشجيع نهج التكيف المناخي القائم على المناطق.. لافتا الى أهمية دور الشركاء التنمويين لليمن في تقديم المساعدة التكنولوجية والتقنية وبناء القدرات.

ومن المقرر ان يتم اطلاق تقرير المناخ والتنمية القطرية في اليمن وجيبوتي في العاصمة المؤقتة عدن مطلع ديسمبر القادم.

اتحاد الجمعيات يقف أمام تحضيرات فعالياته بمناسبة ذكرى تأسيسه

عدن / نبيل غالب

وقف اتحاد الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية الخيرية بالعاصمة عدن، في اجتماع له، أمس، برئاسة مستشار الاتحاد، محمد المشرقي، وحضور الامين العام المساعد بالاتحاد م.زهرة صالح، امام عدد من القضايا المرتبطة بخطط عملة للمرحلة القادمة، والاطلاع على ماتم انجازه فيما يتعلق بتقديم الدعم المطلوب للجمعيات والمؤسسات في عدد من المحافظات، والمنضوية في اطار الاتحاد، خاصة في جانب توفير الاقمشة لمشاغل الخياطة، على ضوء العمل التكاملي بين الاتحاد وتلك الجهات بناء على توجيهات رئيس الاتحاد، الأستاذ/ خالد هرم العمري.

كما جرى مناقشة عدد من الموضوعات المرتبطة بأعمال التحضير، لتنظيم معرض الخياطة والتطريز والمشغولات اليدوية، المزمع تنفيذة الشهر القادم احتفاء بالذكرى ال2 لتأسيس الاتحاد ضمن برنامج الفعاليات المقرر قيامها بالمناسبة، واستعراض خطة عمل الدائرة الإعلامية، وفق الامكانات المتاحة، وضرورة الاضطلاع بدوره في مواصلة نقل الصورة المشرفة للعمل الخيري الذي خطه الاتحاد في ادبياته، وبما يعزز وجوده في مختلف الفعاليات المرتبطة بالمجتمع المدني وغيرها، الرسمية والاهلية.

وخرج الاجتماع بعدد من القرارت الهادفة تطوير الية عمل الاتحاد لبناء قدرات الجمعيات والمؤسسات في دعم الفئات الفقيرة بالشراكة مع الداعمين، لتحقيق التنمية العادلة المستدامة والاستجابة الإنسانية للمجتمعات المحلية، نحو تطوير الأدوات الموجودة والالتزام بمد نماذج شراكة مثمرة مع كافة الجهات.

شارك في محاور نقاشات الاجتماع، رئيس دائرة المرأة والطفل، اشراق احمد، ونائب دائرة المشاريع وشؤون المنظمات، اطياف العودي، ونائب رئيس العلاقات العامة، رينيا البغدادي، ونائب رئيس دائرة الشؤون الاجتماعية والاستجابة الانسانية، فاطمة محمد.

صالح لملس: شركة كمران تجاوزت التحديات ووسعت تسويقها إلى الخارج

عدن / رياض مطر :

قدم الاخ صالح محسن لملس القائم بأعمال الوحدة التنفيذية لشركة كمران للصناعة والاستثمار ومدير فرع عدن شكره للأخ محمد الأشول وزير الصناعة والتجارة ومدير مكتب الوزارة بعدن الأخ وسيم العمري ومحافظ محافظة عدن الأخ أحمد حامد لملس على تقديمهم العديد من التسهيلات لرأس المال الوطني ورجال الصناعة والمستثمرين التي أسهمت كثيرا في تعزيز الثقة لدى هؤلاء الاقتصاديين بالمضي قدما نحو زيادة وتيرة نشاطهم الصناعي والتجاري في العاصمة عدن والمحافظات المحررة بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني بالعائدات من العملة الصعبة وتجفيف البطالة بتشغيل الآلاف من الايدي العاملة، شاكرا الأخ وزير الصناعة والتجارة.

وأوضح أن شركة كمران للصناعة والاستثمار استفادت كغيرها من أصحاب رؤوس المال الوطنية من هذه التسهيلات

بأن عملت على زيادة انتاجها الصناعي من السجائر بأنواعه المختلفة ووسعت من عملية التسويق بتصدير منتجاتها من السجائر الى العراق ودول القرن الإفريقي، متجاوزة بذلك بعض التحديات التي واجهتها سابقا .

وأشار لملس الى أن شركة كمران للصناعة والاستثمار وبعون من الله وبجهود رئيس مجلس إدارتها الأستاذ محمد ناجي السمة وبتكاتف كل كوادرها الادارية والصناعية وموظفيها وعمالها عاقدة العزم على المضي في زيادة حجم انتاجها وصادراتها وايضا توسيع مساحة تسويقها في المستقبل القريب.

وقدم لملس أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى القيادة السياسية في الوطن وجماهير شعبنا بمناسبة الذكرى الـ57 للاستقلال الوطني في 30 نوفمبر ، موجها كل التحايا لتضحيات شعبنا الذي لا يزال ثابتاً وصامداً في مواجهة التحديات، ممسكا براية الحرية والاستقلال التي ضحى من أجلها الكثير من الشهداء .